



1 نوفمبر 2017

جيمس ن. ماتيس المحترم

وزير الدفاع

وزارة الدفاع الأمريكية

1400 البنتاغون

واشنطن، العاصمة 20301-1400

نكتب لرفع مخاوف جدية بشأن العلاقات المتصاعدة على صعيد الأمن بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين وسط حملة مأساوية لحقوق الإنسان. ندعوكم إلى إجراء مراجعة شاملة للعلاقات مع كبار المسؤولين البحرينيين المتورطين في التعذيب والفساد، أي قائد الحرس الملكي البحريني الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة.

بين 16 و 18 أكتوبر، إستضافت الحكومة البحرينية أول معرض لمؤتمر البحرين الدولي للدفاع بحضور 180 عارضاً دولياً من 60 بلداً، بما في ذلك [21 شركة](#) من الولايات المتحدة. كما أرسلت الولايات المتحدة وفداً رسمياً إلى المعرض، حيث شارك متحدثون أمريكيون ووحدات عسكرية. تم [التوقيع](#) على بيع طائرات F-16 بقيمة مليارات الدولارات بين الحكومة البحرينية وشركة لوكهيد مارتن. لوحظ تعمق [العلاقات الثنائية في مجال الدفاع](#) بين الولايات المتحدة والبحرين خلال مؤتمر نظمه قائد الحرس الملكي الشيخ ناصر وهو عضو بارز في الأسرة الملكية والجهاز الأمني ومتورط في حالات تعذيب السجناء السياسيين إلى حد [إلغاء](#) حصانته الدبلوماسية من قبل المحكمة العليا البريطانية.

تعرب منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) عن أسفها العميق لقرار وزارة الخارجية بالموافقة على حزمة الأسلحة غير المشروطة التي تبلغ قيمتها 1.8 مليار دولار للبحرين، ولكن - إذا ما أريد المضي قدماً - فإننا نحث الحكومة الأمريكية بشدة على اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان أن أي أسلحة أو معدات أو تدريبات تستخدم لارتكاب المزيد من الانتهاكات أو زرع المزيد من عدم الاستقرار. ولهذا السبب نشعر مقدماً للقوات البحرينية لا بقلق عميق من ارتباط الحكومة الأمريكية المفتوح بالمسؤولين العسكريين البحرينيين مثل الشيخ ناصر ، الذي يؤدي دوره الرائد في المشتريات الدفاعية وسجل مخالفاته إلى جعله أكثر عرضة لمخاطر الفساد والإساءة

ولذلك نحث إدارتكم على مراجعة دور الشيخ ناصر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد، وعلى فحص جميع الوحدات الأمنية البحرينية المرتبطة به بشكل كامل، بهدف ضمان أن الأعمال الأمريكية مع الأمير لا ينتهك القانون الأمريكي. وإذا أسفرت المراجعة عن أدلة أخرى على ارتكاب مخالفات، فإننا نحث وزارة الدفاع على تعليق كل التعاون مع الشيخ ناصر والحرس الملكي في انتظار إجراء تحقيق شامل، بهدف إجراء مراجعة شاملة لمراقبة الاستخدام النهائي لأي مساعدة أمنية ذات صلة.

إدعاءات التعذيب

بعد قمع الحكومة العنيف لحركة 2011 المؤيدة للديمقراطية، ظهرت [أدلة](#) موثوقة بأن الشيخ ناصر أدار عمليات الاعتقال التعسفي وتعذيب المتظاهرين ونشطاء المعارضة والرياضيين. كما [ذكر](#) اثنان من زعماء المعارضة وأعضاء البحرين 13 - مجموعة من سجناء الرأي البارزين الذين سجنهم المحاكم العسكرية في عام 2011 - أن الشيخ ناصر قام بتعذيبهم شخصياً في منشأة تابعة لوزارة الداخلية في المنامة. وتتهم شخصيات المعارضة، منها محمد حبيب



المقداد، الأمير بجلدهم وضربهم في جميع أنحاء أجسادهم. و**يزعمون** أنه إستمرت جلسات التعذيب أحياناً لمدة 12 ساعة تقريباً.

وكونه رئيساً للجنة الأولمبية، أنشأ الأمير ناصر **لجنة خاصة** لتحديد ومعاقبة أكثر من 150 عضواً من المجتمع الرياضي الذين شاركوا في المظاهرات السلمية. وأشار إلى أن هدف اللجنة هو القيام بأعمال إنتقامية، **داعياً علناً** إلى "إسقاط جدار على رؤوس [المتظاهرين] ... حتى لو كانوا رياضيين ... البحرين جزيرة وليس هناك مكان للهرب." **وكتب في تغريدة**، "إذا كان الأمر متروك لي، كنت حكمت عليهم بالمؤبد [في السجن]."

وفي عام 2012، رفع لاجئ بحريني يعرف بإسم ف. ف. **دعوى** ضد الشيخ ناصر إلى النيابة العامة للمملكة المتحدة، التي رفضت التحقيق في إدعاءاته نظراً أن الأمير يتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية. وإدعى ف. ف. أنه تعرض للتعذيب في البحرين نتيجة مشاركته في إحتجاجات عام 2011. وتابع محاولة إعتقال ومقاضاة الشيخ ناصر لإشرافه على حملة من الإجراءات الإنتقامية.

في عام 2014، **صرحت** النيابة العامة للمملكة المتحدة أنه "لم تعد تحافظ على موقفها بأن الأمير يمتلك الحصانة." **وقضت** المحكمة العليا في لندن أن الشيخ ناصر ليس لديه الحصانة من الإعتقال والملاحقة القضائية في المملكة المتحدة. ووجدت المحكمة أنه يمكن للشيخ ناصر أن يواجه الاعتقال في المملكة المتحدة لدوره المزعوم في تعذيب المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية.

لم يخضع الشيخ ناصر للتحقيق أو المحاكمة في البحرين.

تعيينه في مجلس الدفاع الأعلى

ومع ذلك، في سبتمبر عام 2017، **عُيّن** ملك البحرين الشيخ ناصر للعمل كعضو في مجلس الدفاع الأعلى – أعلى سلطة دفاعية في البلاد، التي تترأس قرارات الأمن القومي الرئيسية وتتألف بالكامل من قبل أعضاء عائلة آل خليفة الحاكمة. وبصفته عميداً **متعلماً** في أكاديمية ساندهيرست العسكرية في المملكة المتحدة وفي جامعة مشاة البحرية الأمريكية، فإن تعيين الشيخ ناصر يزيد من موقفه في المؤسسة الأمنية في البحرين بعد أن تولى قيادة الحرس الملكي لقوات الدفاع البحرينية في يونيو 2011. في السنوات الأخيرة، **قاد** الشيخ ناصر شخصياً فرقة من **القوات الخاصة** للحرس الملكي كجزء من التحالف السعودي في اليمن، الذي أُنهم مراراً بارتكاب جرائم حرب عمقت الأزمة الإنسانية في ذلك البلد. ومنذ دخول التحالف بقيادة السعودية **الصراع اليمني**، قتل أكثر من 13,000 مدني. وقد أدى الحصار المدمر الذي خلفه التحالف وتدميره للبنية الأساسية الحيوية إلى خلق واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث تضرر أكثر من نصف مليون يمني من تفشي الكوليرا و 20.7 مليون يمني – بمن فيهم 11 مليون طفل – في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

روابط بالفساد

وباعتبارها ملكية مطلقة، فإن تفاصيل المالية العامة في البحرين مبهمة للغاية، وهناك أدلة على فساد واسع النطاق داخل الأسرة الحاكمة، من **التماس الرشاوي** لمشاريع استصلاح **الأراضي المشكوك فيها**. تصنف منظمة الشفافية الدولية (ترانسبرنسي انترناشيونال) لمكافحة الفساد البحرين الدولة السبعين الأكثر فساداً في العالم، حيث بلغ مجموعها 100/43 (حيث يمثل صفر الفساد الكامل)، ووجدت بوابة GAN للأعمال التجارية لمكافحة الفساد – وهي أداة لمكافحة الفساد **تدعمها** المفوضية الأوروبية – أن "تنفيذ قانون مكافحة الفساد في البحرين ضعيف، والمسؤولين متورطين في الفساد دون عقاب". وفي إحدى القضايا البارزة مؤخراً، **إعترف** المستشار السابق لرئيس



الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رسمياً أمام محكمة بريطانية أنه "قُدِّمت مدفوعات غير مشروعة إلى شركة ALBA للألومنيوم التي تديرها الدولة بمعرفة رئيس الوزراء وموافقتهم". ولم تقدم القضية أبداً للمحاكمة، ولكنها سلطت الضوء على دور الشيخ خليفة، وعم الملك، وعضوين آخرين الأسرة المالكة في قيادة ثقافة الفساد في المملكة.

وعلى الرغم من أن الشيخ ناصر لم يتورط مباشرة في مزاعم الفساد هذه، فإن موقعه البارز بشكل متزايد في المؤسسة الأمنية في البحرين - ومشاركته المباشرة في الاستيلاء العسكري على رئاسة المعرض - يجعله فاعلاً شديد الخطورة. وقد وُجِدَت منظمة الشفافية الدولية أن قطاع الدفاع والأمن في البحرين هو في فئة "خطر عالي" للفساد بسبب تفشي المحسوبية، والقيود اللينة على المقربين، والافتقار شبه التام للشفافية في عمليات الميزانية والمشتريات. وعلى وجه التحديد، يلاحظ التقرير أن مصدراً رئيسياً للفساد المحتمل هو مجلس الدفاع الأعلى، الذي تم تعيين الشيخ ناصر فيه الآن، كونه المجلس الوحيد الذي يراجع المشتريات العسكرية. وتجري هذه المراجعات سرا، دون وجود سجلات أو رقابة مستقلة من الجمعية الوطنية أو من المحكمة الوطنية لمراجعة الحسابات. وإجمالاً، يتمتع الشيخ ناصر والأفراد الآخرون في العائلة المالكة في مجلس الدفاع الأعلى بسلطة لا حدود لها تقريباً على المشتريات والتمويل العسكري، مما يولد فرصاً واسعة للفساد.

علاوة على ذلك، بالإضافة إلى أدواره العسكرية، فإن الشيخ ناصر هو شخصية بارزة في البيروقراطية الرياضية في البحرين، ويعمل رئيساً للجنة الأولمبية البحرينية، والاتحاد الملكي للفروسية والتحمل، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة. التمويل لهذه البرامج غير شفاف على حد سواء، و يستخدم الشيخ ناصر بشكل روتيني هذه الولايات للسفر دولياً والمشاركة في "الدبلوماسية الرياضية" - "في كثير من الأحيان لهدف واضح هو إخفاء أو صرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان الجارية.

تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة

على الرغم من ادعاءات التعذيب العديدة الموثوقة الموجهة ضد الشيخ ناصر، واصلت الحكومة الأمريكية التعامل مع الأمير والسماح له بدخول البلاد. في يونيو/حزيران 2011 وبعد أشهر من إشرافه على الحملة العنيفة ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، تخرج الأمير مع مرتبة شرف من جامعة مشاة البحرية الأمريكية. في وقت لاحق في عام 2013، شارك الشيخ ناصر وشقيقه خالد بن حمد آل خليفة، قائد القوات الخاصة من جهاز الحرس الملكي، في إيرون مان ترياثلون في فلوريدا. في سبتمبر/أيلول 2017، زار الأمير الولايات المتحدة كجزء من حملة الحكومة البحرينية حول إعلان الملك الأخير عن أهمية الحرية الدينية. وشارك الأمير في جولة في متحف لوس انجليس للتسامح. لم يعترف الإعلان الذي دعا إلى حماية الأقليات والفئات الدينية ذات الأغلبية، بدور الحكومة البحرينية في إضطهاد لفترة طويلة الطائفة الشيعية المسلمة في البلاد، التي تمثل نحو 70 في المائة من السكان. في 15 أغسطس/آب، تناقد تصريح وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مباشرة مع ادعاءات الشيخ ناصر والملك، حيث أدرج البحرين بين أسوأ منتهكي الحرية الدينية في العالم، داعياً حكومة البحرين إلى "التوقف عن التمييز ضد الطوائف الشيعية".

لعبت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة دوراً نشطاً في معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع الذي يقوده رئيس اللجنة المنظمة العليا الشيخ ناصر. ومن بين كبار الرعاة والمتحدثين الأمريكيين، لوكهيد مارتن و بيل هليكوبتر، وويسلي كلارك، القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلسي، ومدير شركة لوكهيد مارتن روبرت هاروارد، واللواء جون أوكيلينو، القائد الجديد للأسطول الخامس والقيادة المركزية البحرية. تم عرض السفن الحربية الأمريكية التي كانت الوحدة العسكرية الأجنبية الوحيدة المشاركة في العرض جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة البحرينية، بما في ذلك



شرطة وزارة الداخلية، التي لا تزال تحت [القبود غير الرسمية الأمريكية لبيع الأسلحة](#) بسبب مخاوف متعلقة بحقوق الإنسان.

تدين منظمة ADHRB حزمة الأسلحة غير المشروطة الحالية في مجملها، ونحن قلقون بشكل خاص من تعميق علاقات الولايات المتحدة مع شخصيات ذات صلات معروفة بانتهاكات الحقوق مثل الشيخ ناصر. ولذلك، فإننا ندعو إدارتي الدفاع والدولة إلى إجراء فحص دقيق لأي اتفاقات تستلزم تدريباً أو نقل أسلحة إلى الحرس الملكي الأميركي، أو إلى أي وحدة بحرينية أخرى متورطة في الفساد وإساءة المعاملة، وإلى إجراء رصد معزز للاستخدام النهائي للمواد المسلمة أو الخدمات. وعلاوة على ذلك، يدعو المكتب الإدارة إلى تعليق التعاون مع الشيخ ناصر وجميع الوحدات العسكرية الخاضعة لسلطته ريثما يتم إجراء تحقيق شامل في أدلة الفساد ومزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون المساعدة الأمنية المستقبلية للبحرين مرهونة بنتيجة هذه الاستعراضات وإظهار تقدم حقيقي في الإصلاح في المملكة.

باخلاص،

حسين عبدالله

المدير التنفيذي

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)